

اثر الراي العام في السلوك السياسي العراقي عام 2003

م.م. الكوثر عبد الباري حسين^(*)

الملخص

أن للراي العام أهمية كبيرة في الوقت الحاضر خاصة مع تنوع وسائل الاعلام والاتصال فقد أصبح الراي العام يلعب دوراً أساسياً في تشكيل الأفكار و الاتجاهات السياسية كما أصبح مرشداً للحكومات للوقوف على رغبات الجماهير في سن القوانين و اتخاذ القرارات و أحياناً يستطيع أن يجبر الحكومة على أن تفعل أو لا تفعل ، حيث يتم الاهتمام بمعرفة وجهة نظر الراي العام كي يتم تبنيتها من قبل أصحاب القرار السياسي أو المرشحين للانتخابات والساعين للفوز فيها على جميع المستويات، و في العراق و بعد التغيير السياسي الذي شهده عام 2003 ان المواطن العراقي، أصبح يتأثر بعوامل عدة تساهم في صناعة وتشكيل وتوجيه آراءه تجاه السلوك السياسي، وتؤثر في تصويته من عدمه أي مشاركته في الانتخابات او العزوف عنها، لاسيما ان حالة عدم الرضا وعدم الثقة تسود هذا المجتمع، وهو نتيجة لعدم الاستقرار الامني والتجاذبات السياسية والتطبيق المشوه للديمقراطية، مع قلق وتخوف واضح لدى المواطن حيال مستقبله، وكل ذلك ادى وبنسبة كبيرة للاتجاه نحو التفكير بعدم جدوى المشاركة السياسية و المطالبة بتغيير الواقع السياسي .

Abstract

^(*) كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.

Public opinion is of great importance at the present time, especially with the diversity of the media and communication. Public opinion has become a key role in shaping political ideas and trends. It has become a guide for governments to ascertain the public's wishes to enact laws and make decisions. Do or do not, where it is interested to know the point of view of public opinion to be adopted by political decision makers or candidates for elections and seeking to win at all levels, and in Iraq and after the political change in 2003 that the Iraqi citizen, influenced by several factors Contribute The formation and orientation of his views towards political behavior, and affect his vote or not any participation in the elections or reluctance, especially as the state of dissatisfaction and mistrust prevail in this community, a result of security instability and political strife and the application of distorted democracy, with concern and fear of the citizen About his future, and all this led to a large proportion of the trend towards thinking about the futility of political participation and the demand to change the political reality.

أهمية البحث :- تأتي أهمية البحث في موضوع الرأي العام واثره على السلوك السياسي للمواطن العراقي، من انه تعالج موضوعاً مهماً من مواضيع علم الاجتماع السياسي، الا وهو السلوك السياسي للمواطن العراقي، ومن هذا المنطلق تبرز أهمية الموضوع في تحديد السلوك السياسي وكيف تؤثر الرأي العام فيه هدف البحث :- أن الرأي العام من الموضوعات المهمة و الأساسية في أي مجتمع من المجتمعات ، و هدف البحث هو معرفة مدى تأثير الرأي العام في السلوك السياسي و كيف يمكن أن يوجه الرأي العام لمصلحة المجتمع و كيفية تعامله مع الظروف السياسية السائدة في المجتمع .

أشكالية البحث :- بالرغم من تطور دور الرأي العام بعد التغيير السياسي لعام 2003 و كفاءة الدستور العراقي الدائم لعام 2005 لحرية الرأي و التعبير الا أن رأي المواطن العراقي مغلوباً على أمره يكبحه الدين والشيخ والسيد ورئيس العشيرة ، و هذا ما أدى الى تراجع دور الرأي العام العراقي في التأثير على السلوك السياسي .

فرضية البحث :- أن السلوك السياسي تتحكم في نشؤه وفي أنماطه عوامل متعددة ومتنوعة ، تتمثل في الرأي العام و البيئة الاجتماعية والوسط الحضاري السائد، والثقافة السياسية والتنشئة الاجتماعية السياسية الا أن ضعف الثقافة السياسية والوعي السياسي

للمواطن العراقي في المرحلة التي أعقبت التغيير السياسي عام 2003 فضلاً عن انحسار فكرة الولاء للوطن و المواطنة لصالح الولاء الطائفي دفع باتجاه ضعف دور الراي العام في التأثير في السلوك السياسي مما أدى الى غياب الراي العام العراقي القادر على التأثير في السلوك السياسي ، إذ ولد كل ذلك رأي عام عاجز عن تغيير ما تفرزه العملية السياسية من اثار سلبية .

منهجية البحث :-أعتمد البحث على منهج التحليل النظمي و بالإستعانة على المدخل الوصفي للتعرف على الدور الذي يمارسه الراي العام في الحياة السياسية و مدى تأثيره في السلوك السياسي.

هيكلية البحث :- توزع البحث على ثلاث مباحث فضلاً عن المقدمة و الخاتمة كرس المبحث الأول لدراسة الأطار النظري لمفهوم الراي العام و السلوك السياسي ، أما المبحث الثاني فقد كرس لدراسة أهم العوامل التي تؤثر في السلوك السياسي و المتمثلة بالتنشئة الاجتماعية السياسية و الثقافة السياسية و الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية فضلاً عن العامل الديني ، أما المبحث الثالث فقد كرس لدراسة أثر الراي العام في السلوك السياسي من خلال مدى التأثير في السلوك الانتخابي و التأثير في سن القوانين و القرارات فضلاً عن أثر الراي العام في نشأة الدستور .

المبحث الأول :- الراي العام و السلوك السياسي (مدخل مفاهيمي)

ان البحث في اثر الراي العام في السلوك السياسي تتطلب دراسة طبيعة كل من متغيري الراي العام والسلوك السياسي من حيث المفهوم والاسس التكوينية لكل منهما والمتغيرات التي ترتبط بكل منهما، ليتسنى توضيح الصورة لأبعاد العلاقة بينهما، لذلك سنحاول في هذا المبحث البحث في الاطار النظري لمفاهيم الراي العام والسلوك الانساني والسلوك السياسي والمفاهيم المرتبطة بهما والخصائص والمتغيرات المرتبطة بكل منهما .

أولاً :- مفهوم الراي العام

1- تعريف الراي العام و خصائصه

تشكل ظاهرة الرأي العام إحدى الظواهر الهامة التي عرفتھا المجتمعات البشرية منذ القدم ، وترتبط ظاهرة الرأي العام بظهور المجتمعات الانسانية وتطورھا وتطور أنظمتھا السياسية، لا يوجد أجماع بين المعنيين بدراسة الرأي العام والمختصين في مجاله حول تعريف محدد ودقيق لـ (الرأي العام) يلقي رضا جميع الكتاب والباحثين في العلوم الإنسانية بشكل عام والعلوم السياسية بشكل خاص ، وذلك إنما يعود إلى أن ظاهرة الرأي العام بحد ذاتها ظاهرة ديناميكية (متحركة) متبدلة ، كما وان الزاوية التي ينظر عن طريقھا أي باحث في الرأي العام تختلف عن تلك التي ينطلق منها باحث آخر .

إن تعبير الرأي العام يتكون من مفردتين: الأولى:- مفردة (الرأي) والثانية:- مفردة (العام). بالنسبة لمفردة (الرأي) فتحمل معاني وتسميات ودلالات مختلفة ، فالرأي قد يكون تعبيراً، او حكماً، او ميلاً أو نزوعاً، أو اعتقاداً، أو اتجاهاً، أو موقفاً...الخ، و لكن مهما تعددت هذه التسميات فإن الرأي هو عبارة عن نتاج من نتاجات العقل الإنساني يتم التعبير عنه بشكل معلن صريح او بشكل مستتر كما ان يتم التعبير عنه بطرق و اساليب و أدوات متعددة سواء بالكلمة أو بالصورة أو بالحركة او النظرة¹ أما كلمة العام في اللغة كما جاء في القاموس المحيط اسم جمع للعامة وهي خلاف الخاصة، وجذور الكلمة عم (عمم)، يعم، وعموماً، وعام.² ويشير وصف الرأي أنه عام إلى الشمول الناشئ عن وجود الجماعة من الناس الذين يتعلق بهم الرأي.³

و يعرف الرأي العام بأنه الفكرة السائدة بين جمهور من الناس تربطهم مصلحة مشتركة أزاء موقف من المواقف او تصرف من التصرفات او مسألة من المسائل العامة التي تثير اهتمامهم او تتعلق بمصالحهم المشتركة.⁴

وتعرف الموسوعة السياسية الرأي العام أنه اتجاه اغلبية الناس في مجتمع ما، اتجاهاً موحداً ازاء القضايا التي تؤثر في المجتمع أو تهمة أو تعرض عليه، ومن شأن الراي العام اذا ما عبر عن نفسه، أن يناصر أو يخذل قضية ما أو اقتراحاً معيناً، وكثيراً ما

- يكون قوة موجهة للسلطات الحاكمة، وهو الرأي العام ليس ظاهرة ثابتة بالضرورة، وقد يتغير أزاء مسألة ما من حين إلى آخر.⁵
- و في ضوء التعريفات السابقة يمكن تسجيل الملاحظات التالية بشأن أبرز خصائص الرأي العام و على النحو التالي :-
- 1- إن الرأي العام هو الاتجاه الذي تتخذه الجماعة بصدد مسألة معينة، وذلك بعد اعلانه بإحدى وسائل الاتصال والاعلام.
 - 2- الرأي العام لا ينبغي أن يكون نتيجة لتغلب فئة أو طائفة معينة ذات مصلحة خاصة من طوائف المجتمع.
 - 3- يتصف الرأي العام أنه رأي الاغلبية فهو ينقسم بين اكثرية مؤيدة أو معارضة لقضية أو مسألة ما، سواء أكانت هذه القضية أو المسألة سياسية أم اجتماعية أم اقتصادية مقابل وجود اقلية معارضة لها بهذا الخصوص، أي بصدد القضية أو المسألة نفسها فلا يشترط في الرأي العام أن يقترن بالعمومية المطلقة.
 - 4- إن درجة قوة تأثير الرأي العام تختلف من قضية إلى أخرى حسب نوع القضايا المثارة، ويظهر الرأي العام في حالات معينة مثل الانتخابات مثلاً، والتي تكون القوى السياسية وزعاماتها هم فقط من يكونوا الرأي العام في حين أن كل من تمسهم القضية يدخلوه في مفهوم الجمهور بمعناه الاوسع سواء أكانوا يعلمون عن القضية أم لا يعلمون.
 - 5- إن الرأي العام محدد بمدة زمنية معينة، إذ إن لكل مشكلة ظروفها التي تتغير من مدة إلى أخرى.⁶

2- أنواع الرأي العام

أن الرأي العام يتخذ أشكالاً مختلفة و صوراً متعددة تبعاً لاختلاف الظروف و الاوضاع التي تكشف وجوده في فترات معينة ، و قد ذكر الباحثون في هذا المجال أنواع

متعددة له فمنهم من يقسمه على أساس الظهور و الوجود و الاستمرار و لكل أساس من هذه الاسس أنواع معينة .⁷ و يمكن تصنيف أنواع الراي العام الى

1- _____ : المعيار المكاني :

وينقسم الراي العام وفق هذا المعيار الى أربعة أنواع هي :-⁸

- 1- الراي العام المحلي ، وهو الراي السائد في منطقة جغرافية محددة قد تكون قرية أو ناحية أو مدينة أو محافظة أو إقليم من أقاليم دولة فدرالية.
- 2- الراي العام الوطني، وهو الراي العام الذي يلاحظ على مستوى الوطن أو الدولة ككل بخصوص بعض المواضيع أو القضايا التي تشغل بال المواطنين في هذه الدولة، كموضوع أو قضية البطالة أو الفقر أو الدخل أو غيرها من المواضيع.

3- الراي العام الإقليمي ، ويتمثل بالراي السائد بين مجموعة من الشعوب

المجاورة ومن مثله الراي العام الخليجي العربي أو الأفريقي أو الأوربي.

- 4- الراي العام العالمي ، وهو الراي السائد بين أغلبية شعوب العالم إزاء مواضيع ومسائل تهم شعوب العالم ككل ، من مثله نزع السلاح النووي.

2- _____ : المعيار الزمني

و ينقسم الراي العام وفق هذا المعيار الى ثلاثة أنواع :-⁹

- 1- الراي العام الدائم او المستمر :- و هو الراي الذي يستند عادة الى تقاليد التراث و الدين و العادات و التقاليد و غالباً ما يشترك فيه اغلب الجماعة و يتميز بالثبات و الاستمرارية.
- 2- الراي العام المؤقت :- و هو الأمر المرتبط بأمر مؤقت يثير اهتمام الجماعة فيدور حوله الجدل و النقاش و يتبلور رأي عام بشأنه و ينتهي بانتهاء ذلك الامر.
- 3- الراي العام اليومي :- و هو ذلك الراي المرتبط بالأحداث اليومية المنشورة في وسائل الاعلام و بالتالي فهو متغير تبعاً لتغير الأحداث .

6- معيار درجة الوضوح و الغموض :

و ينقسم الرأي العام وفق هذا المعيار الى نوعين :¹⁰

- 1- الرأي العام الواضح (الظاهر):- وهو الرأي المعبر عنه، ويمكن
رصده بسهولة في البلدان الديمقراطية التي يوفر فيها النظام السياسي
للمواطنين حرية التعبير عن آرائهم تجاه القضايا والمسائل التي تهمهم أو التي
تفرزها الحياة السياسية أو الحياة في المجتمع.
- 2- الرأي العام الغامض (الكامن):- وهو رأي عام قيد الكتمان بسبب
القيود المفروضة على حرية التعبير أو بسبب الطغيان الذي تمارسه الانظمة
القمعية، ومع هذا قد يطفو هذا الرأي على السطح إذا ما وجد الظروف
المناسبة، كتخفيف القيود المفروضة على بعض الحريات العامة أو أي انفتاح
يبيد النظام السياسي في المجتمع. ويعد الاهتمام الاعلامي بالقضية أو
الموضوع وطرحه بدرجة تزيد اهتمام الافراد به من أهم الاسباب التي تؤدي
الى تحويل الرأي الكامن الى رأي عام ظاهر وصري
- 3- وظائف الرأي العام

هنالك العديد من الوظائف التي تنسحب على جميع المجتمعات على اختلاف
نظمها السياسية وأهم هذه الوظائف ذات الصلة بالرأي العام هي:

- 1- الوظيفة الكاشفة: يكشف الرأي العام لصناع القرار توجهات
الجماعات في المجتمع وتعبر عن مصالحهم.¹¹
- 2- التأثير في تكوين اتجاهات السياسة الخارجية:- فعلى الرغم من أن
الرأي العام قد يبقى في الظل فيما يتعلق برسم السياسة الخارجية إلا أنه يمارس
بعض الضغوط فيها حتى في ظل الدول الدكتاتورية، فالجهة التي تضع السياسة
الخارجية لابد وإلى حدود معينة أن تأخذ بالحسبان، وهي تضع تلك السياسة،
رغبة الشعب أو على اقل تقدير ما يمكن أن يقبله.¹²
- 3- الوظيفة التقديرية:- يقوم الرأي العام بوظيفة مهمة هي أشبه بوظيفة
القاضي الذي يحكم على صناع القرار وعلى قراراتهم.¹³

4- انجاح خطط الدولة المتعلقة بالتنمية الشاملة:- يعمل الرأي العام على انجاح خطط الدولة المتعلقة بالتنمية الشاملة ويقوم بدور في احباطها إذا لم تتمكن الدولة من اقناع الرأي العام بتوجهاتها ولهذا تسعى الحكومات بأساليب مختلفة إلى دعوة الناس إلى المشاركة والمساهمة في وضع هذه الخطط وتنفيذها، فنجاح الدول يعتمد اعتماداً كبيراً على قدرتها في صنع رأي عام مساهم ومشارك ومتفهم.¹⁴

ثانياً :- مفهوم السلوك السياسي

1- تعريف السلوك

يُعرف السلوك على أنه "جملة العمليات المادية والرمزية التي يحاول بها الكائن العضوي في موقف ما تحقيق إمكاناته وحفظ توتراته، والتي تدفعه الى الحركة بتهديدها لتكامله، ويتضمن السلوك البشري: التفكير الشعوري الذي هو سلوك رمزي يحل محل السلوك المادي أو يمهّد له، فهو تجريب عقلي يلعب فيه تأجيل الاستجابة وتوقع السلوك المادي دوراً مهماً من ناحية، كما يتضمن السلوك الاتصالي من حيث هو مظهر أساس لتفهم الكائن الحي مع بيئته من ناحية أخرى.¹⁵

والسلوك هو الطريقة الاعتيادية للعيش أو للعمل، وفي علم النفس، فإن السلوك: هو مجموع ردود الأفعال الملاحظة موضوعياً لشخص ما، سواء في اوضاع حياته العادية أم في مواجهة ظروف استثنائية.¹⁶

أي هو : كل أوجه النشاط التي تصدر من الكائن الحي (الإنسان) سواء أكان ذلك السلوك ظاهراً أم غير ظاهر ، ويكون عادة على شكل نشاط جسمي أو حركي أو لفظي أو عقلي أو اجتماعي أو انفعالي يصدر من الكائن الحي كاستجابة لمثيرات معينة داخلية أو خارجية .

ولذلك ، فالسلوك هو: كل ما يصدر عن الفرد من أفعال مختلفة موجهة نحو إشباع حاجاته النفسية أو أفعال عشوائية: كاستجابات تلقائية لمنبهات اجتماعية أو غير ذلك، إنطلاقاً من رغبة ذاتية في التعبير عن الكيان الذاتي للشخصية، وتلك الأفعال: إما

أن تكون مادية ، مثل الأكل والشرب ، أو رمزية كاللغة والإشارات ، وتتدخل القيم والمعايير الاجتماعية والمحيط الاجتماعي بكل معطياته البنيوية والثقافية ورموزها ونمط التنشئة الاجتماعية الذي خضع له الفرد في الأسرة ، وتحديدًا في إظهار وتحديد نوعية السلوك ، وعلى ذلك الأساس يمكن تفسير التشابه بين أشكال شتى من سلوك البشر.¹⁷

2- تعريف السلوك الإنساني

هناك العديد من التعريفات التي تناولت مفهوم السلوك الإنساني ، لعل أبرزها عرف السلوك الإنساني (بأنه كل الأفعال والنشاطات التي تصدر عن الفرد سواء كانت ظاهرة أم غير ظاهرة) .¹⁸

ويعرف أيضا بأنه (الاستجابات الحركية والغدية ، أي الاستجابات الصادرة عن عضلات الكائن الحي أو عن الغدد الموجودة في جسمه أو الأفعال والحركات العضلية أو الغدية).¹⁹ من خلال التعريف السابق نلاحظ أن السلوك المعني هو السلوك الحركي والفعل في حين أن هناك تعاريف اشتملت على الجانب الفكري والحركي بآن واحد ، فعرف بأنه (كل ما يصدر عن الفرد من استجابات حركية وعقلية واجتماعية عندما تواجهه أية منبهات)²⁰.

أن أسس دراسة السلوك الانساني تعتمد بالاساس على مفاهيم تعتمد على مكوناته وخصائصه ، فمن جهة مكونات السلوك فأن كل سلوك يمر بمراحل تكوينية تساعد في ظهوره وتكونه ، حيث تساعد هذه العوامل في تشكل سلوك الانسان على هذا النحو او ذاك ، و من هنا فأن للسلوك الانساني مكونات هي المواقف والادراك و الاتجاه . أن الموقف هو مفهوم افتراضي يمثل درجة إعجاب الفرد بشيء أو كرهه له ، وعادةً ما يكون الموقف صورة إيجابية أو سلبية عن شخص ، أو مكان أو شيء أو حدثاً مما يُشار إليه بهدف الموقف . ويمكن أن يكون للفرد مواقف إيجابية وسلبية تجاه الشيء نفسه .²¹

3- تعريف السلوك السياسي

شغلت ظاهرة (السلوك السياسي) حيزاً مهماً من الفكر الانساني العالمي ، وحظيت باهتمام كبير بين العلماء والباحثين في ميادين العلوم الاجتماعية ، ويرجع ذلك الى أن الظاهرة متجسدة في معظم العلاقات الرسمية وغير الرسمية، حيث يُعدّ مفهوم (السلوك السياسي) من أهم مداخل علم السياسة الجديدة، إذ يدرس مساهمة الناس السياسية والاتجاهات والمعاني والقيم خلف التنظيمات السياسية والقانونية القائمة.

إن السلوك السياسي يُعدّ نمطاً مهماً من أنماط السلوك الاجتماعي، والذي يخضع إلى شروطه، ومواصفاته و أحكامه و قوانينه، إلاّ أنّه يركز فيالانشطة والفعاليات نفسها المتعلقة بحكم القيادة، وتنظيم وتنسيق المجتمع بغية تحقيق أهدافه، و إشباع طموحات وتطلعات أفرادهِ، والتي يجب أن تنسجم مع طبيعة النظام الاجتماعي، والتي تحاول القيادة السياسية تعزيزه، والحفاظ على نهجه من الأخطار والتحديات الداخلية والخارجية، وفي الوقت نفسه تعمل جاهدة على ترسيخه وتنميته وتطويره، خدمة لأهداف المجتمع التكتيكية والإستراتيجية، وإن السلوك السياسي هو: ذلك النشاط والفعالية التي يمارسها فرد أو مجموعة أفراد يشغلون أدوارا سياسية معينة يستطيعون بواسطتها تنظيم الحياة السياسية في المجتمع، وتحديد مراكز القوى فيه، وتنظيم العلاقات السياسية بين القيادة والجماهير.²²

أن السلوك السياسي هو جانب من السلوك الإنساني يرتبط بالفعل الإنساني الموجه من قبل الفرد اتجاه بيئته بقصد احداث تأثير سياسي من جهة و برد فعل الإنسان اتجاه البيئة السياسية من جهة أخرى ، و عليه فأن هناك اتجاهين لفهم السلوك السياسي الاتجاه الاول يفهم السلوك السياسي بانه سلوك الناهيين و قد كان هذا الاتجاه هو السائد لدى علماء النفس و الأًجتماع ، أما الاتجاه الثاني فهو الذي يسعى الى دراسة العملية السياسية من خلال حوافز و مشاعر و شخصيات المشاركين فيها فالسلوك السياسي بالنسبة الى هذه المدرسة هو مجموعة ردود الأفعال السياسية للكيان الإنساني سواء ما كان منها مشتركاً بين أبناء الجنس أو ما كان خاصاً بفرد دون الآخر . فالسلوك السياسي ليس عملاً يتجاه واحد و انما هو حصيلة تفاعل بين مؤثرات مختلفة فهو حصيلة تأثير و تأثر تجري بين اتجاهين متعاكسين فالبيئة السياسية غالبا ما

تأثر في الفرد وتدفعه باتجاه سلوك معين يؤثر من جهته في العملية السياسية بشكل او بآخر.²³

والسلوك السياسي لكونه نشاطاً سياسياً يرتبط بأحداث الفعل السياسي ونتائج هذا الفعل على صعيد الفرد والجماعة والمجتمع ككل ، وهو يشير الى معينين :
المعنى الأول : معنى ضيق يشير الى سلوك الناجين وكان هذا الإستخدام لمصطلح السلوك السياسي شائعاً لدى علماء النفس والنفس الاجتماعي والاجتماع .
المعنى الثاني : يمثل إتجهاً متداخلاً للبحث ويسعى الى فهم الحكومة كعملية تتألف من سلوكيات أفراد وتفاعل الجماعات مع بعضها البعض فهو يشمل طائفة متنوعة من الظواهر السياسية .²⁴

المبحث الثاني :- العوامل المؤثرة في السلوك السياسي

ان دراسة السلوك السياسي لا يمكن أن يتجاوز العوامل المؤثرة في هذا السلوك سواء كانت هذه العوامل تؤثر تأثيراً مباشراً او غير المباشر ، فالمواطن يتأثر بمجمل العوامل التي تحيط به في بيئته الاجتماعية سواء كانت عوامل ومؤثرات اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية أو تلك العوامل التي تتعلق بتربيته ونشأته، وعليه فان سلوكه السياسي سيتحدد من خلال هذه العوامل ومدى تأثيره بها.

، و يمكن أن نبينها بما يلي :-

أولاً :- التنشئة الاجتماعية السياسية

إن التنشئة السياسية تعد جزءاً من التنشئة الاجتماعية، لذا فإنه لا بد من تناول مفهوم التنشئة الاجتماعية، وإن دراسة التنشئة الاجتماعية تعد أحد موجهات دراسة التنشئة السياسية، حيث يكون السلوك السياسي للأفراد أحد نتائج التنشئة الاجتماعية، وما تحتوي عليه من عمل يأتي تعلم الناس من خلالها كيف يكون عال مهم سياسي، وكيفية الاختيار، هذا إذا كان هناك مجال للاختيار بين الأنساق الاجتماعية القائمة في المجتمع، التي تبدو مسيطرة ومواكبة للتغير الاجتماعي، لأنه من خلال ذلك تخلق

الاتجاهات الاجتماعية الجديدة في المجتمع، وينتج عنها نتائج سياسية قد تؤثر بطريقة أو بأخرى في النظام السياسي.²⁵

ومع ازدياد الحاجة للاهتمام بعملية التنشئة كإحدى الآليات المهمة التي يمتلكها المجتمع، والتي بإمكانه التحكم فيها، ونظراً للدور الذي تضطلع به تلك الأخيرة، فإنها تحظى بقدر كبير من البحث و الدراسة سواء أكان ذلك لدى مفكري السياسة أم في حقل العلوم الاجتماعية، إذ تعرف: بأنها عملية اكتساب الفرد لثقافة مجتمعه، ولمهارات المشاركة في الحياة الاجتماعية بمصطلح "التنشئة الاجتماعية" أو كما تسمى في بعض الكتابات عبارة (التطبيع الاجتماعي)، وتشكيل مجال اهتمام واسع، ونقطة التقاء بين علماء ومختصين في علوم اجتماعية مختلفة من علم النفس، وعلم الاجتماع، وعلم التربية، وعلم الإنسان، وعلم الأحياء وبالنظر الى ما لها من دور في خلق التوافق الجمعي عن طريق ما تكسبه للفرد من سلوك ومعايير، واتجاهات مناسبة لأدوار اجتماعية معينة تمكنه من مسايرة جماعته والتوافق معها، وتسهل له الاندماج في الحياة الاجتماعية.²⁶

ومن الأمور التي يمكن ملاحظتها في عملية التنشئة الاجتماعية، أنه مع نمو الافراد وتقدم السن بهم، فإنهم يزدادون اختلافاً وتبايناً في سلوكهم، كما وان ابناء الثقافة الواحدة يتشابهون فيما بينهم في بعض الأنماط السلوكية، ويختلفون عن أبناء الثقافات الأخرى، ويرجع السبب في ذلك الى عملية التنشئة الاجتماعية، من خلال تعلم ثقافتها، ومعرفة دوره فيها، فالطفل يمر بمرحلة حرجة عندما يتعلم القيم والاتجاهات والمعايير والأدوار التي تشكل شخصيته وتؤدي الى اندماجه في مجتمعه، وعليه يمكن عيّد أي نشاط يبذل لتعلم دور اجتماعي جديد، يمكن الشخص من اداء وظيفته في جماعة أو مجتمع بمثابة عملية تنشئة اجتماعية.²⁷

أن مفهوم التنشئة السياسية يعد أكثر تحديداً خصوصاً و أنه يرتبط بعملية أو مظهر واحد من مظاهر التنشئة، الا وهو الجانب السياسي الذي يعد جزءاً من الحياة المجتمعية العامة والتي ينبغي إكتسابها بواسطة أعضاء المجتمع، وخاصة أن العملية

السياسية تعد من العمليات التي يتم إكتسابها في الحياة اليومية وعن طريق التنشئة السياسية.²⁸

أن عملية التنشئة السياسية لها دور كبير في تحديد عملية المشاركة السياسية من خلال ماتغرسه من قيم في نفوس الأفراد وسلوكهم السياسي الذي يتحدد في ضوءها، إذ أن طبيعة القيم والمعتقدات التي يؤمن بها الافراد تنعكس على وعيهم السياسي، ونوعية ثقافتهم السياسية التي يحملونها وكيفية أستجابتهم للموضوعات السياسية ومن خلال هذا يتضح دورهم ومشاركتهم في الحياة السياسية، فدرجة مشاركة الفرد في الحياة السياسية تتوقف على نوعية التوعية السياسية التي يتعرض لها، الا أن التوعية السياسية لا تكفي لدفع الفرد للمشاركة السياسية، فلابد له من توفر قدر معقول من الأهتمام السياسي وهذا يتوقف على نوعية التنشئة السياسية المبكرة، فالتجارب التي تحدث في مرحلة الطفولة تؤدي دوراً مهماً في تشكيل اتجاهات الأفراد وتوجيه سلوكهم السياسي.²⁹

اذا يمكن القول أن السلوك السياسي هو جزء من السلوك الاجتماعي، فكلما كان الفرد مشاركاً من الناحية الاجتماعية كان مشاركاً من الناحية السياسية ، أو ان اهتمامه بالنشاط السياسي يكون أكثر، لأن التنشئة السياسية هي العملية التي يتعرف من خلالها الفرد على النظام السياسي بناءً على ماتغرسه لديه من قيم واتجاهات وميول يتحدد بموجبها ردود فعل أزاء الظاهرة السياسية في ظل الواقع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للفرد وتأثير ذلك على قيمه السياسية .

ثانياً :- العوامل السياسية و الثقافة السياسية

تتميز العوامل السياسية بأهميتها بالنسبة للسلوك السياسي ، إذ يمكن عدّها من العوامل الأكثر تأثيراً في السلوك ، و ذلك بسبب وجود الإرادة السياسية و الالتزام الجاد على مستوى صناع القرار و الذي يعد من العوامل المؤثرة في تفعيل السلوك السياسي لدى الأفراد و الجماعات ، فالسلوك السياسي تبعاً لذلك يكون متحركاً باختلاف الاحداث السياسية التي تكون متحركة باختلاف الزمان و المكان و نوع القضية ، و يعد النظام

السياسي و أستقراره واحد من المؤشرات المهمة على نوع و مضمون السلوك السياسي الموجود في مجتمع ما فكلما كان النظام السياسي مستقراً فإنه يتجه الى أشاعة أنماط من السلوك السياسي تعينه على التكيف الاجتماعي السياسي المستمد عند مستوى القاعدة الاجتماعية و العكس صحيح ، بمعنى آخر أن حدوث أزمة على مستوى النظام السياسي فإنها ستصيب بتداعياتها المجتمع الى أن يستطيع هذا الأخير تكيف الحالة السياسية لصالحه ، و اذا ما أصاب المجتمع أزمة سياسية فإنها ستصيب بتداعياتها النظام السياسي حتى يستطيع الأخير التكيف معها او تكيفها ، و كلتا الحالتين فأن مظاهر السلوك السياسي للفرد و المجتمع ستشهد تأثيرات مختلفة الدلالة و النتائج عما يتم الاعتياد عليه من مظاهر السلوك السياسي الموجودة في المجتمعات المستقرة .³⁰

اما الثقافة السياسية فهي تمثل الأطار الثقافي الذي يتحرك فيه النظام السياسي، فهي المرجع الثقافي له بكل ماتمثله من قيم و توجهات ومعتقدات و مبادئ ومعايير و سلوك وكل هذه تمثل مدخلات للعملية السياسية تكون مخرجاتها على شكل قرارات واجراءات وعمليات سياسية.

ولكي نتوصل الى مقارنة لفهم مصطلح الثقافة السياسية، نستعرض بعض من التعاريف التي تناولت هذا المفهوم ومنها: تعريف "موريس دوفيرجيه" أذ يقول أن المقصود بالثقافة السياسية بصورة عامة، الجوانب السياسية للثقافة، باعتبارها انها تشكل هي نفسها مجموعة منظمة".³¹

وعرفها الباحث (غي روشيه) على أنها "مجموعة من العناصر له علاقة بطرائق التفكير والشعور والسلوك وهذه الطرائق صيغت في قواعد واضحة نوعاً من الوضوح والتي تستخدم بصورة موضوعية ورمزية في آن معاً من أجل تكوين هولاء الأشخاص في جماعة خاصة ومميزة".³²

وقد ميز "ألmond و نوبل" بين ثلاثة أنواع من الثقافة السياسية، هي: الثقافة السياسية الانعزالية: (الضيقة أو المحلية)، وثقافة الخصوع: (التابعة أو الرعوية)، وثقافة المشاركة، حيث تعرف (الثقافة الانعزالية) بعدم الاهتمام واللامبالاة العامة بالنظام

السياسي، وما يتصل به والشعور بالاغتراب، وهنا يعجز المواطن عن تقييم أي نوع من الأحكام الصحيحة عن أهداف السياسات العامة التي تكون في مجتمعهم. أما (ثقافة الخضوع) فهي عبارة عن مجموع أفعال النظام السياسي (السلطة القومية)، وموقف الأفراد السلبي اتجاهها، إذ يولونها الاحترام عن طريق أعمالها الحسنة، ويخضعون لها، كما أن ذلك النوع من الثقافات يتسم بـ التعرف الى عملية صنع القرارات السياسية ونوعية المؤسسات السياسية و مدخلات و مخرجات العملية السياسية، فعلى الرغم من كل ذلك يبقى الأفراد سلبين تجاه النظام السياسي في ظل تلك الثقافة، لأنهم يعتقدون بعدم إمكانية التأثير فيه، ويخافون القيام بأي تجاوز ضده، حتى ولو كان ذلك عن طريق الرفض السلبي، وهنا تفقد مشاركة المواطن فعاليتها لاعتقاده بعدم جدوى دوره، والنوع الثالث هو (الثقافة المشاركة) وهي الثقافة التي يكون فيها المواطنون فاعلين، ويشعرون بأنهم قادرون على التأثير في السلطة السياسية، ويعدون مثل ذلك الشعور طبيعياً، ويدعوهم إلى التدخل والمشاركة في الحياة العامة، عبّر مؤسسات (انتخابات، أحزاب سياسية، جماعات المصلحة والضغط).³³

أن لكل مجتمع سماته التي تميزه من قيم ومعايير ومعتقدات ومثل تتعلق بالحياة السياسية وبظاهرة السلطة وبالنظام السياسي، هذه المجموعة من القيم والمعتقدات والرموز حول النظام السياسي وكيف يفترض أن يعمل وحول ماقد تفعله الحكومة وحول نظرة الشعب الى السلطة والتزاماته إزاءها تشكل الثقافة السياسية، فالثقافة السياسية هي (سايكولوجية الأمة) في ما يتعلق بالسياسة، و بدون شك أن الظروف التي تسود في مجتمع معين، سواء كانت معنوية أو مادية، فأنها في المحصلة تشكل وتبلور السلوك السياسي للأفراد، فمن المسلم به أن لاهية للمرء خارج المجتمع ونظامه السياسي، فعليه أن يكيف أفعاله و سلوكه وفقاً لمعايير هذا المجتمع، وبالتالي فإن مواقفه تتسق مع حضارة و ثقافة هذا المجتمع والبيئة المحيطة، حيث أن ثقافة المجتمع تتجسد في مؤسساته وفي القيم و الدوار الاجتماعية الموجودة فيه، وكل ذلك يؤثر بشكل كبير على المواقف السياسية التي يتخذها الفرد والجماعات، وبكل تأكيد أن المجتمع لا يحقق التلاحم بين العناصر الاجتماعية المختلفة بدون ثقافة جماعية سياسية.³⁴

ثالثاً :- الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية

إن الاوضاع الاجتماعية تُعدّ من المحددات الأساسية لسلوكيات الأفراد المواطنين في مختلف المجالات: اقتصادياً، سياسياً، اجتماعياً، والذي يدخل في الاوضاع الاجتماعية الجنس، العمر، السن، المستوى العلمي، مكان المعيشة اختلاف المكان، المعتقدات، القيم الاجتماعية السائدة العادات التقسيمات الاجتماعية الطبقات الاجتماعية الريف و الحضر، حيث يرتبط السلوك الانتخابي في أي مجتمع بأنماط تكوين ذلك المجتمع (بدوي، عشائري، حضري أو ريفي)، وكل واحد من تلك الأنماط له محددات تنعكس على سلوك الفرد الذي يركز في قضاياها الخاصة، فإهتمامات الفرد في الريف تختلف عن اهتمامات الفرد في المدينة، وكذلك الاحتياجات وثقافة الناحب و المرشح ابن بيئته، وهو ما يحدد السلوك الانتخابي والعوامل المؤثرة فيه، والذي على أساسه تتحدد نوعية المشاركة السياسية لأفراد النمط.³⁵

لاشك ان هناك الكثير من المتغيرات السكانية والاجتماعية والاقتصادية والجغرافية والسياسية التي قد تؤثر في السلوك الانساني و السياسي للفرد، فالوضع الاجتماعي الذي يعيش الفرد في كنفه يؤثر في تكوين تفكيره ومواقفه السياسية.³⁶ وكثيرة هي المتغيرات التي تحدد السلوك الانساني و السياسي للأفراد ولعل اهمها المتغيرات الجغرافية، إذ ان الطبيعة المكانية للفرد تؤثر في سلوكه كثيراً، فالكثير من النظريات اثبتت تأثر الانسان ببيئته الجغرافية فابن المدينة له سلوك يختلف عن ابن الريف وهذا بدوره يختلف عن سلوك ابن البادية، ويقول الدكتور صادق الاسود "ان كثرة السكان في المدن ودينامية الحياة اليومية فيها والاحتكاك المستمر بين قطاعات المجتمع المختلفة تؤدي الى مواقف سياسية تتناسب مع ذلك الوضع، في حين ان الحياة في الريف التي تتسم بالتباعد بين الافراد وضالة الاحتكاك بينهم وانتشار القيم التقليدية التي تبحث بعوامل من نفس طبيعتها في تشكيل المواقف السياسية، لذلك فإن البلدان النامية سعت الى حد كبير في إقامة وسائل الاتصال، كالطرق ووسائل الاعلام المختلفة ليس لأنشاء المجتمع القومي الموحد فحسب، وانما ايضاً لتذويب

المجتمعات الخاصة المنعزلة فضلاً عن متطلبات التنمية والتطوير التي اقتضت قهر التباين الشاسع بين الحياة في المدن والحياة في الريف".³⁷ إضافة الى ذلك فأن مستوى التحضر يرتبط الى حد كبير بالمستوى الاقتصادي للدولة ففي المجتمعات المتقدمة نجد أن مستوى التحضر يشمل تقريباً أغلب المدن من دون الاقتصار على مدينة دون اخرى مما يؤدي بالتالي الى توزيع متساوي على جميع المدن، وعدم اكتظاظ مدن معينة بالسكان دون اخرى لان وسائل الاتصال والمواصلات ذلت الصعوبات الجغرافية داخل الدولة في المجتمعات المتقدمة ، اذا فالتمركز الجغرافي وطبيعة الوضع الجغرافي له دور كبير في نوعية الموقف السياسي وفي السلوك السياسي بالتحديد. اما بالنسبة للمتغيرات الاقتصادية، فأن الوسائل التي يستخدمها الانسان في الانتاج والاقتصاد لها صلة وثيقة بالعلاقات التي تسود في المجتمع، فعندما يوجد نوع من القوى الانتاجية يترتب عليها نمط خاص من الحياة الاجتماعية وعلاقات معينة بين الافراد والجماعات في المجتمع.³⁸

إذ أن طبيعة النظام الاقتصادي والامكانيات و القدرات الاقتصادية لها تأثير كبير على الوضع الاجتماعي السياسي داخل البلد ، وان عدالة توزيع هذه المقدرات الاقتصادية تؤدي الى استقرار النظام السياسي والاجتماعي، وهذا يتضح من خلال ملاحظة واقع المجتمعات المتقدمة وعلاقتها بأنظمتها السياسية، وطبيعة المجتمعات النامية وعلاقتها بأنظمتها السياسية مما يجعل الاولى أكثر حفاظاً على الوضع القائم لكونها متمتعة بالرفاهية الاقتصادية فينعكس ذلك على استقرار المجتمع وتقدمه بالكامل ، في حين نجد ان المجتمعات النامية تمتاز بالمطالبة بالتغيير وتبحث باستمرار عن عدالة توزيع الموارد مما يؤدي الى حالة عدم الاستقرار السياسي بسبب سوء العدالة التوزيعية على الصعيد الاقتصادي ذلك لان هناك غالباً اقلية مترفة واغلبية فقيرة معدمة، مما يؤدي بالمحصلة الى نشوب حالات الاضطراب و الثورة ضد الوضع الاقتصادي القائم.

لذلك فأن لطبيعة الوضع الاقتصادي تأثيراً كبيراً في طبيعة السلوك السياسي للمجتمع اذ كلما كان المجتمع أكثر رفاهية وأكثر استقراراً من الناحية الاقتصادية كلما كان سلوكه السياسي أكثر اعتدالاً ومحافظة على الوضع القائم، في حين أن تردّي

الاضاع الاقتصادية وانتشار الفقر والبطالة سيؤدي الى سلوك سياسي يأخذ طابع العنف والتمرد والثورة على النظام السياسي.³⁹

كما أن العلاقة بين العامل الاقتصادي والسلوك السياسي علاقة طردية، إذ كلما زادت الامكانيات الاقتصادية للفرد زاد اهتمامه بالمشاركة السياسية وبذلك يتخذ سلوكاً سياسياً تفاعلياً، وكلما قلة الامكانيات الاقتصادية للأفراد يقل اهتمامهم بالشؤون السياسية وبذلك يتسم سلوكهم السياسي باللامبالاة او ضعف المشاركة السياسية ختاماً يمكن القول بأن الفرد بصفته عضواً في المجتمع له مركز اجتماعي ويمارس دوراً اجتماعياً بحكم ما يتمتع به من مركز اجتماعي لا بد ان يتأثر سلباً او ايجاباً بالنشاط السياسي للحكومة وعلى ضوءه يتحدد اتجاهه وسلوكه انعكاساً لسلوك وتوجهات النظام السياسي.

رابعاً :- العامل الديني

يمثل الدين جانباً مهماً من جوانب حياة الإنسان فالعامل الروحي يلعب لدى كثير من الناس في مجتمعات مختلفة دوراً هاماً في تحديد طبيعة السلوك السياسي للفرد كجزء من دور الدين في صياغة سلوك الفرد اليومي ذلك أن الدين يشكل في معظم المجتمعات مرشداً لما يجوز و لما لا يجوز عمله بل أن المؤسسات الدينية تلعب دوراً هاماً في توجيه الناس باتجاه معين و التأثير على أحداث البلاد السياسية ففي البلدان الأوروبية الكاثوليكية مثلاً تلعب دوراً مهماً في توجيه سلوك المواطن لاسيما في المسائل الاجتماعية و الدينية ، اما في البلدان الإسلامية و البلدان النامية فان الدين يلعب دور أكبر بسبب قوة المؤسسات التقليدية مثل العشيرة و الطائفة و كذلك بسبب تخلف الوعي و الأمية التي تقلل من دور الإنسان لصالح ادوار القوى الأخرى .⁴⁰

أن دراسة تأثير القيم الدينية في السلوك السياسي للمجتمع تنطلق من دراسة نوعية تلك القيم التي تطرحها كل ديانة و أثرها في السلوك السياسي ، و من ناحية نوعية القيم الدينية فأن الدين الإسلامي على سبيل المثال يطرح قيماً معينة منها إقامة العدل و رفض مظاهر الظلم و الجهاد و تحقيق المساواة و نشر ثقافة التسامح ، و لكل من

تلك القيم تأثير معين في السلوك السياسي ، فلقيمة الجهاد تأثير كبير في السلوك السياسي في المجتمعات الإسلامية ، و ذلك عبر نشوء الحركات و الأحزاب الإسلامية التي تعطي للجهاد أهمية كونه صورة للوقوف في مواجهة الظلم و الاستعباد من السلطات المتجبرة و المتسلطة .⁴¹

المبحث الثالث :- آفاق تأثير الراي العام في السلوك السياسي

أولاً :- أثر الرأي العام في السلوك الانتخابي

أن كلمة الانتخاب تعني إجراء قانوني يحدد نظامه و وقته و مكانه في دستور أو لائحة ، ليختار على مقتضاه شخص أو أكثر لرئاسة مجلس أو نقابة أو ندوة أو غير ذلك لعضويتها أو نحو ذلك .⁴²

أن عملية الانتخاب مرتبطة تاريخياً بمسألة التصويت و التي تعني التأييد بأعطاء الصوت في الانتخابات ، و يعد السلوك الانتخابي من أهم مظاهر السلوك السياسي و تبرز أهميته في النتائج التي تترتب عليه ، و أهم سمة من سمات السلوك الانتخابي للأفراد هي المشاركة بالعمل الانتخابي و التصويت الذي يجري داخل الدولة ، و قد يصوت الأفراد لجهة معينة قد تهمهم و تلي مطالبهم بغض النظر عن الانتماءات التي ينتمون إليها ، و قد يصوت الفرد لشخص من طائفته أو مذهبه بغض النظر انه سيلبي مطالبه أو لا .⁴³

أن السلوك الانتخابي ليس مطلقاً بقدر ما تقيده اعتبارات محددة مرتبطة غالباً بالثقافة السياسية للفرد القائم بالترشيح أو التصويت كاعتبارات الانتماءات الطائفية والأثنية القبلية ، خصوصاً في المجتمعات النامية ، فضلاً على الاعتبارات الذاتية : كالعمر والجنس ، فعلى سبيل المثال السلوك الانتخابي للرجال يختلف عن السلوك الانتخابي للنساء ، وسلوك الشباب يختلف عن الشيوخ كون الشباب يميلون غالباً للإصلاح والتغيير ، وكذلك الحال بالنسبة للمذهب والعرق وتأثيرهما في السلوك الانتخابي . لذلك تتحكم في السلوك الانتخابي عوامل عدة تضبطه وتدخل في تكوينه ، و من أبرز العوامل المؤثرة في السلوك السياسي هو الراي العام .

لقد برز الرأي العام العراقي الى الواقع الجديد بعد 9 نيسان من عام 2003 , بعد قمع ومنع من حرية و تعبير دام لعدة عقود من السري الى العلني , ومن المحظور الى المسموح عنه بكل مظاهره , إذ ظهر بإشكال متعددة كالتظاهرات والانتخابات والوسائل الإعلامية المتطورة كالقنوات الاذاعية والفضائية والصحف والمجلات الناطقة بلغات متعددة كالعربية والكردية... وغيرها , فضلاً عن ظهور العديد من الاصدارات من الكتب والمؤلفات العراقية والعربية الصادرة في الداخل والخارج , واتجه الرأي العام العراقي نحو اثبات دوره في الحياة السياسية كبلورة افكاره عن طريق الاحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني إذ عملت على دعم الرأي العام العراقي للمشاركة في انتخابات ديمقراطية عن طريق برامج الاحزاب الانتخابية وخطاباتها السياسية , فضلاً عن ظهور المجتمع المدني بمنظماته التي سعت الى بلورة الرأي العام العراقي عن طريق المؤتمرات والندوات وورش العمل وتنظيم التظاهرات والمسيرات السلمية التي عملت على دعمه , وجعلت منه يخطو خطوات ايجابية نحو التعبير عن دوره .⁴⁴

ان اهم ما يميز الرأي العام العراقي بعد العام 2003 , هو انتقاله من السري الى العلني عن طريق إحدى وظائفه التي أظهر فيها دوره الفعال والناجع , ألا وهو : مشاركته في الانتخابات العراقية , والذي يعد مؤشراً على تطوره , ووسيلة لإسناد السلطة للأشخاص يمارسونها نيابة عن الشعب , فعن طريق صناديق الانتخاب , وعبر اصوات هيئة الناخبين تتحقق فكرة التداول السلمي للسلطة , ويرى البعض ان طبيعة الانتخاب (حقاً) , في حين يرى البعض الآخر: بأنه (وظيفة اجتماعية) , وتمثل الانتخابات الحرة والعادلة احدى العناصر الاساسية لترسيخ الرأي العام في داخل النظام الديمقراطي , وعن طريق الانتخاب يستطيع الناخبون ان يعبروا عن رغباتهم , وفي الوقت نفسه يعبرون عن الشعور بالمشاركة , والالتزام بتكوين نظام الحكم , في حين تعد العملية الانتخابية في العراق عملية معقدة تنطوي على مراحل متتابعة , وفعاليات متعددة تحتاج الى إجراءات تنفيذية دقيقة من اجل إنجازها بنجاح , ويرجع سبب ذلك الى الظروف الموضوعية التي اجريت خلالها الانتخابات كما وعدت الاخيرة الطريق الذي سارت عليه الديمقراطية.⁴⁵

- و قد تميز دور الرأي العام العراقي بارتفاع مستوى المشاركة السياسية في الانتخابات من قبل جميع شرائح المجتمع العراقي إذ يعد انفتاح ورغبة في ان يكون له دور في الحياة السياسية .
- و الملاحظ أنه على الرغم من اتاحة حرية الرأي والتعبير الا ان ما شهد الرأي العام من ضعف نسبي في الكتابات والإصدارات من الكتب والمجلات ، وتردي عمل الفضائيات العراقية على الرغم من كثرة اعدادها ، مما أدى الى تراجع للرأي العام العراقي نتيجة لمجموعة من المعوقات تتعلق بتدهور الأوضاع الأمنية و سوء الأوضاع الاقتصادية و قلة وعي الأفراد بدورهم السياسي في المجتمع و طبيعة الثقافة السياسية السائدة فضلاً عن حداثة التجربة الديمقراطية في العراق .
- أما أهم العوامل المؤثرة على الرأي العام العراقي وعلى دوره في المشاركة هي
- الاسرة : إذ شكلت الاسرة العراقية نسبة لا تقل عن (32%) بتأثيرها في ميول الفرد العراقي وتغير قراراته لغرض المشاركة في العملية الانتخابية من اجل التغيير، واختيار الافضل والانجع من صناع القرار السياسي .
 - المرجعية الدينية : شكلت المرجعية الدينية ما نسبته (23%) من حيث تأثيرها في آراء النخبين، وذلك للعلاقة الوثيدة بين الاسرة والانتماء الديني، وتصدر المرجعية قائمة احد العوامل تأثيراً في رأي الناخب العراقي حيال القضايا السياسية، إذ أسدت المرجعية الدينية الى الاحزاب العراقية موقفاً حسب له الدور الايجابي والاهم في تاريخ المرجعية الدينية عن طريق توجيه جميع الاحزاب السياسية على تغيير برامجها الانتخابية وخطابها ورجالاتها الممثلين للرأي العام العراقي رغبةً في الحفاظ على وحدة الصف وللحيلولة دون تمزيق المجتمع العراقي وتفاقم مسألة الطائفية .
 - دور وسائل الاعلام (14%) شكلت نسبة كبيرة ، ويرجع سبب ذلك الى التطوير في الاداء والمضمون لوسائل الاتصال والاعلام العراقية .
 - الاصدقاء: تشكل علاقات الاتصال الشخصي بين الاصدقاء احد المؤثرات في بلورة الآراء والافكار لدى الفرد، إذ يشكل ما نسبته (12%) من مجموع

المبحوثين تأثيرها نحو التغيير ، ونرى إنها بدأت تأخذ حيزاً كبيراً في بلورة الرأي العام العراقي .

- مواقع التواصل الاجتماعي : أثرت مواقع التواصل الاجتماعي في بلورة وتعبئة الرأي العام العراقي، إذ شكلت ما نسبته (5%) من مجموع ما سجلته الاحصائية الميدانية، ويرجع سبب ذلك الى كثرة استخدام الفرد العراقي للشبكة العنكبوتية العالمية (الانترنت) ، والتي تساعد الفرد على سرعة الحصول على المعلومة والخبر في الوقت المناسب، فضلاً عن سهولة تداول الافكار والآراء بين المواطنين بسرعة ودقة وخلال فترة قصيرة، وهذا ما شجع ودعم مشاركة الرأي العام العراقي اثناء انتخابات.⁴⁶ أن السلوك التصويتي للناخب العراقي غالباً ما يتأثر بالتركيبة الاجتماعية للمجتمع ، إذ أن السلوك الانتخابي هو أحد مؤشرات الانقسام أو التمايز الاجتماعي و ذلك من خلال ربط السلوك أو الاختيار الانتخابي بالانتماء الاجتماعي للناخب فهو يتأثر بالبيئة الاجتماعية و الحيز المكاني لذا فالدراسات الانتخابية ركزت في جزء من أعمالها على جغرافية التصويت إذ أن العامل المكاني أو الجغرافية له أهمية بالغة في التصويت إذ قد يصوت المواطن للمرشح أو للقوائم الانتخابية بحكم الصداقة أو الجيرة للمرشحين ، فهناك ميل عام الى حصول المرشح على أصوات كثيرة في مسقط رأسه أو في المنطقة التي ينتمي اليها و نشأ فيها ، كما أن طبيعة المعلومات المتداولة التي تؤثر في قرار التصويت تتأثر الى حد بعيد بشبكة العلاقات الاجتماعية المحلية .

أن طبيعة المجتمع العراقي و تركيبته غير المتجانسه والمتعددة نتج عنها تعدد المحددات المؤثرة في اتجاهات و سلوك الناخبين و المتجسدة بمختلف الأطر التنظيمية و القانونية و المؤسسات الدينية و السياسية و الاجتماعية و الثقافية ، الا أن تلك الأطر و المؤسسات تفاوتت فيما بينها في درجة تأثيرها على سلوك الناخبين ، هذا من جانب و من جانب آخر لا ينكر أحد من أن المؤسسة الدينية و القوى و الأحزاب الإسلامية ربما كانت الأكثر قدرة في توجيه و تعبئة الناخبين بما ينسجم مع أرائها و مواقفها بحكم الدور الأساسي للمرجعية الدينية و الثقافية ، فضلاً عن المساجد و الحسينيات المنتشرة في جميع محافظات البلاد .⁴⁷

ثانياً :- أثر الرأي العام في سن القوانين و إتخاذ القرارات

يلعب الرأي العام دوراً كبيراً في التشريع فهو الركيزة التي تقوم عليها القوانين بعد أن يبين و يوضح احتياجاته و آماله فيصوغها المشرعون في مواد سواء في الدساتير أو القوانين المختلفة ، فبدون تعضيد الرأي العام تصبح القوانين حبراً على ورق أو حروف ميتة فالرأي العام هو الحاكم الفعلي و المشرع الحقيقي و راعي الحق و الحرية ، لذلك نجد أن العديد من الدساتير تؤكد على مبدأ سيادة القانون و منها الدستور العراقي الدائم لعام 2005 كأساس للحكم و كضمانة أساسية للممارسة الراي العام سلطته في المجتمع دون خوف من تسلط السلطة الحاكمة او تدخلها للضغط عليه او احتوائه ، فيرلمانات الدول الديمقراطية تعلب دوراً مهماً في مجال سن القوانين حيث تتطلب إجراءات دستورية تتجسد بالمناقشات التي تجري داخل البرلمان فإن الرأي العام يلعب دوراً كبيراً في هذا المجال من خلال ما يقدمه العضو من آراء تجسد الرأي العام لناخبيه و هكذا يساهم الشعب في اقرار القوانين بواسطة ممثليه الأمر الذي يحقق التجاوب بين الشعب صاحب الرأي العام و البرلمان و بالتالي التأثير في صدور القوانين .⁴⁸

أن الطريقة التي تتبع لسن القوانين قد تختلف من بلد لآخر، ولكن أياً كانت تلك الطريقة فينبغي أن تقتيد بالمبدأ الاساس المتمثل في أن على المواطنين أن يكونوا معنيين بعملية صنع القوانين، وأن يشعروا بانهم اصحاب هذه القوانين، ومن هنا لابد من البحث عن كل السبل التي تؤدي إلى أن تعرف الهيئات التشريعية بانها مسؤولة أمام ناخبيها، وانها إذا لم تُشرع بما فيه مصلحة الشعب، فإنها ستواجه الهزيمة في الانتخابات المقبلة، إذ أن صنع القوانين بطريقة ديمقراطية ليس الآلية التي تتسم بها ولا المكان الذي تحصل فيه، ولكن الشعور بالخضوع الى محاسبة المواطنين وضرورة تلبية رغبات الشعب.⁴⁹

اما دور الرأي العام في صنع القرار فإن الرأي العام لا يتدخل في التفاصيل الدقيقة لعملية صنع القرار، ولكنه يضع (الاطار العام) الذي يتحرك داخله صانعو القرار وهذا

الاطار ليس هو القرار نفسه ، كما انه ليس بعيداً تماماً عنه فهو يحدد ماهو مقبول ، وماهو مرفوض ، وما سيكتب له النجاح وما سيحكم عليه بالفشل ، وهذا في حد ذاته يعد دوراً مهماً في عملية صنع القرار، لأن الرأي العام هو الحس الوطني في المجتمع ، وإن استجابة الرأي العام للقرار تمثل العامل الحاسم والمؤثر ليس في شرعية القرار بل بالقرارات اللاحقة فالعلاقة بينهما متبادلة كلاهما يؤثر في الآخر ، ويتوقف حجم التأثير أولاً واخيراً على طبيعة النظام السياسي ، وأن المشاركة الحقيقية للرأي العام في صنع القرار أياً كان نوعه ومستواه يعد تعبيراً عن الممارسة الديمقراطية في المجتمع ولذلك تدعي كل النظم السياسية انها تحتكم الى الرأي العام في صناعة قراراتها ووضع سياساتها ، ويرجع تعاضد دور الرأي العام كأحد مدخلات صنع القرار الى عصر العولمة وثورة الاتصال والمعلومات المعاصرة والتطور التكنولوجي ، الامر الذي سهل على الهياكل غير الرسمية التأثير في القرارات السياسية لما يخدم أهدافها ، وأصبح هناك تخوف شديد من قولبة الرأي العام ليصبح قوة حقيقية عن طريق استخدامها لصالح قوى المعارضة او لإصدار بيانات او تكوين مواقع مؤثرة فتؤثر في صانعي القرارات السياسية ، فعلى الرغم من ان دراسات الرأي العام في العالم ، وبوجه خاص في البلدان الديمقراطية قد خصصت لها مؤسساتها الخاصة وتشكلت معاييرها واسسها البحثية المنهجية والموضوعية فإن العراق ما زال يفتقر الى وجود تلك المؤسسات وان تهتم بقضايا مختلفة كالتغيرات السياسية او دراسات القضايا الاجتماعية وحياناً في البحوث الاعلامية ، ومهما يكن الامر فإن دور الرأي العام يبرز بشكل واضح في الازمات والظروف غير الاعتيادية فيظهر كقوة ضاغطة على جهاز صنع القرار ، والذي تصبح دائرة الخيارات لديه ضعيفة ومحدودة التطبيق⁵⁰ .

أن دراسة العلاقة بين القرارات و السلوك السياسي قضية مهمة لأن كل قرار يمثل فعلاً او رد فعل سياسي ، فهو بالمحصلة سلوك سياسي منذ لحظة اتخاذه ، و القرار السياسي يمثل محصلة للقيم و القدرات و البنى و المؤسسات و الفئات كافة داخل المجتمع فصانع القرار السياسي عليه أن يأخذ بالحسبان عند صياغة القرار و اتخاذه كل الاعتبارات حتى يكون قراره السياسي أكثر تأثيراً و أكثر قدرة على النجاح.⁵¹ أن

شكل ومضمون السلوك السياسي للقرارات التي تتخذها الجهات التشريعية في المجتمع ينبغي أن تحدد أنماط وانساق التفكير الاجتماعي المنسجم والوسائل الادارية المشتركة التي ينتهجها الادوار التنفيذية في كافة مستوياتهم وتخصصاتهم الوظيفية وفي نفس الوقت تحدد ايضا مدى استجابة الجماهير لهذه القرارات من خلال منظمات المجتمع المدني في متابعة مسارها سلبياً وإيجابياً على واقع حياة المجتمع بأستبيان الآراء من مؤيدين ومعارضين أزاء نتاج كل قرار يتم تشريعه وتنفيذه حسب مفاهيم علم الاجتماع السياسي.

أن السلوك السياسي للمشروع في عمله الناجح نابع عن مفاهيم وإحكام علم الاجتماع السياسي للمجتمع الذي يمثلته والذي لا مفر للمشروع ألا يعتمد كوسيلة وغاية وهدف اجتماعي في تشريع قراراته الصائبة الذي يعتمد قطعاً بدون أي تردد وشك إتباع الوسائل العلمية والأهداف الجماهيرية الواسعة والواقعية ، إي بالموجز انه يكون مشرعاً سياسياً مؤسسياً يعكس حقيقة النظام الاجتماعي لواقع مجتمعه وتنشد العلمية المؤسساتية والتنظيمية في تخطيط وإدارة حياة المجتمع وتنميته، ويهدف إلى نقلة المجتمع برمته إلى مرحلة حضارية متقدمة وديناميكية التي هي بمثابة حجر الزاوية لتلاحم الأغلبية على اقل تقدير من الرأي العام للمجتمع مع المشروع تلاحماً مصيرياً، فالمجتمع من خلال منظماته المدنية والمهنية والنقابية تساهم مساهمة فعالة في إنجاح وإفشال السلوك السياسي للمشروع عند سوء استيعابه لمبادئ الشورى المجتمعية، وما المطلوب من المشروع ليس ألا أن يكون عازماً على أدراك هذه الحقيقة وتعميقها في المجتمع لكي ينتفع منها ويتطور المجتمع من خلالها في شتى الميادين الحياتية، لذا فالفاعل العضوي بين المشروع والمجتمع الذي يهدف إلى تحقيق الصالح العام ونشر الحق والحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والإنسانية والتنمية الاقتصادية هي من المقومات المركزية الثابتة لطبيعة الديمقراطية التي يتسم بها النظام الاجتماعي المتقدم وطالما مثل هذا التفاعل موجوداً بين المشروع والمجتمع ويعبر عن نفسه في سلوكه بشتى ميادين الحياة، فأنا نستطيع القول بأن المجتمع بنظامه الاجتماعي والمشروع بسلوكه السياسي سائران معاً في الطريق الصحيح طريق التقدم والنهوض والاستقرار.⁵²

لكن في العراق تعتبر المحاصصة الطائفية مؤثرة بشكل سلبي على قرارات السياسيين التي من المفروض أن تصب في مصلحة المجتمع الذي سعى لانتخابهم، لا أن تسهم في تعميق حالة التوتر والاحتقان السياسي بين الكتل النيابية التي لا تمثلها، لذا فالانتماءات الطائفية تكون عاملاً مؤثراً في إمكانية قبول أو رفض القرارات السياسية التي تصوت عليها الكتل البرلمانية فتصبح حالة الفرز واضحة ومؤثرة بالنسبة للكتل التي تنتمي للطائفة نفسها وتكون قراراتها ذات انسيابية ودون عوائق على النقيض من ذلك الكتل التي تنتمي لطائفة أخرى فقراراتها تواجه انتقادات تحمل في طياتها طابع الرفض، ولذلك فإن القرارات والقوانين النهائية التي تُتخذ داخل البرلمان تفتقر للكثير من المصادقية في النوايا من جانب، وتعميق حالة التأزم السياسي من جانب آخر.⁵³

فالقوانين المهمة التي يصدرها ويشعرها مجلس النواب العراقي، ليست انعكاساً لمطالب الشعب وتماشياً مع مدخلات النظام السياسي، وإنما انطلاقاً من المصالح الفئوية للكتل السياسية، إذ أصبح تصويت أعضاء مجلس النواب على مشاريع القوانين، يتم بالتشاور بين قادة الكتل السياسية خارج قبة البرلمان، وبعد ذلك يتم توجيه الأعضاء إلى التصويت بالرفض أو القبول حسب مصلحة الكتلة وليس مصلحة الشعب، والخلافات بين الكتل البرلمانية حول مشاريع القوانين، تُحال إلى رؤسائها فقط، ما أدى إلى تحديد مصير العراق شعباً وارضاً ودستوراً، بيد عدد قليل من الشخصيات التي تسمى (رؤساء الكتل) وهي الكتل الكبيرة، ورؤساء الكتل هؤلاء مختلفون قومياً ومذهبياً وولائياً، لذلك فاتفاهم يكون صعباً جداً بالنسبة لتمرير مشاريع القوانين، ما أدى إلى تأخير انجاز الكثير من مشاريع القوانين في مجلس النواب.⁵⁴

ثالثاً: - دور الرأي العام في نشأة الدستور العراقي الدائم لعام 2005

يعرف الدستور بأنه " مجموعة القواعد القانونية التي تبين وضع الدولة وتنظم السلطات فيها من حيث التكوين والاختصاص وتحديد العلاقة بينها فضلاً عن تقرير ما للفرد من حقوق وواجبات."⁵⁵

والدستور هو مظهر من مظاهر سيادة الأمة الرئيسة، وأنه سنداً أو عهد تقرر فيه حقوق الأمة وشكل حكومتها، وكيفية إدارة شؤونها فالدستور هو الضمانة الحقيقية الأولى لممارسة السلط بشكل قانوني مقيدة وخاضعة لحدود وضوابط معينة منها تقرير شكل الدولة ويبين السلطة العامة للدولة وجوهر الدستور كحماية الحقوق والحريات الواردة فيه وتحديد الأسس الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبين مبدأ سيطرة أحكام القانون والعمل على تأكيده وتوطيده ضمن المشروعية وبين عمل السلطات السياسية حالياً ومستقبلاً.⁵⁶

أن أساليب وضع الدساتير ومحتواها تنوعت وتداخلت وتفاعلت على مر الزمان بين أساليب ديمقراطية والبعض الآخر أساليب غير ديمقراطية إذ تتباين أساليب نشأة الدساتير بتباين الظروف والأوضاع المحيطة بهذه النشأة ، ذلك أن كل دستور ووليد الظروف الموضوعية التي أحاطت به سواء بالنسبة لنشأته أو مضمونه ، لذا فإن أساليب نشأة الدساتير تنقسم على قسمين: وهي وضع الدساتير عن طريق جمعية تأسيسية منتخبة ، و الطريقة الأخرى هي طريقة الاستفتاء الشعبي أو الاستفتاء الدستوري و ينشأ الدستور وفقاً لهذا الأسلوب من خلال الإرادة الشعبية الحرة ، إذ يفترض أن يقوم الشعب أو يشترك بنفسه في مباشرة السلطة التأسيسية وفي هذه الحالة يصدر الدستور مباشرة من الشعب الذي يوكل الأمر الى جمعية منتخبة مهمتها وضع مشروع الدستور، أو الى لجنة معينة من قبل الحكومة ، ولكي تتم عملية الاستفتاء يجب تكوين أولاً هيئة أو لجنة تقوم بتحضير مشروع الدستور وعرضه على الشعب للاستفتاء عليه لأخذ رأي الشعب في مشروع الدستور ، وأن هذا المشروع لا يصبح له قيمة قانونية إلا بعد عرضه على الشعب وأستفتاءه فيه وموافقته عليه ، علماً بأنه ليس بالشرط اللازم أن تقوم بوضع (الدستور) المراد الاستفتاء عليه (جمعية تأسيسية نيابية، وأنما يفترض أن تكون هناك هيئة أو جمعية أو لجنة أو شخصية قد أسند إليها مهمة إعداد مشروع الدستور، ولا يختلف الأمر إذا كانت هذه الجمعية أو اللجنة التحضيرية للدستور منتخبة أو معينة، إذ تقتصر مهمتها على مجرد إعداد مشروع الدستور فحسب تمهيداً لعرضه على الشعب للاستفتاء عليه بالموافقة أو بالرفض، ويعد تاريخ إعلان نتيجة الاستفتاء هو

الفصل فيبدء سريان الدستور والعمل بأحكامه، وتعد طريقة الاستفتاء الشعبي الطريقة المثلى للديمقراطية حيث يباشر الشعب سلطاته بنفسه من خلال عرض مشروع الدستور للاستفتاء ليبيدي الشعب الرأي فيه⁵⁷.

و لعل اقرب الأمثلة و أكثرها وضوحاً لطريقة الاستفتاء الشعبي هو الدستور العراقي الدائم لعام 2005 إذ نشأ هذا الدستور بأسلوب ديمقراطي حيث كان للرأي العام دوراً واضحاً منذ بدايات نشأة هذا الدستور، وقد شكلت لصياغته لجنة موسعة مكونة من 55 عضواً من اتجاهات مختلفة برئاسة احد القياديين في المجلس الاعلى الاسلامي و كتلة الائتلاف إذ تأثرت اللجنة بشكل واضح باتجاهات الرأي العام التي كانت سائدة في ذلك الوقت .

أن قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية جاء لفترة محددة أقصاها 31/كانون الاول/ 2005، مما يتطلب ضرورة اقامة دستور دائم، فحدد هذا القانون كيفية اقامة هذا الدستور، إذ انيطت كتابة مسودة الدستور بالجمعية الوطنية الانتقالية في موعد لا يتجاوز 15/آب/2005.⁵⁸ وعلى الجمعية الوطنية القيام بذلك على وفق الآليات التي تشجع المناقشات العامة، وتوعية جماهيرية بشأن المسائل الدستورية، عن طريق عقد اجتماعات عامة ودورية في انحاء العراق كافة، وعبر وسائل الاعلام، واستلام المقترحات من مواطني العراق اثناء قيامها بعملية كتابة الدستور.⁵⁹

وبناء على ذلك قامت الجمعية الوطنية عن طريق لجنة مكونة من (71) عضو

بهذه المهمة، وفقا لمتطلبات وحاجات الجماعات التعددية في البلاد، وعلى رأسها النظام الفيدرالي والحقوق والحريات، وهيكلية الحكومة والضمانات الدستورية، فقامت اللجنة بتوزيع ابواب الدستور على لجان فرعية تتولى اعداد نصوص دستورية ثم ترفع هذه النصوص والنتائج الى اللجنة الرئيسية، ومن ثم يتم عرضها على مجموعة من المستشارين والخبراء القانونيين لغرض صياغة مواد الدستور صياغة قانونية، وبمساعدة مجموعة من الخبراء الدوليين وخبراء الامم المتحدة.⁶⁰

وقامت اللجنة المذكورة بحملة اعلامية واسعة، وعملت على فتح قنوات الاتصال مع المواطنين العراقيين لغرض الاطلاع على وجهات نظرهم وافكارهم، وبعد نقاشات

وحوارات طويلة دارت بين اعضاء اللجنة الدستورية والممثلين عن الجماعات المختلفة في العراق، انتهت اللجنة من كتابة مسودة الدستور، باستثناء بعض المسائل العالقة، مما فتح الباب لتعديل مسودة الدستور، وبالفعل جرت اخر التعديلات في 12/تشرين الاول/2005، استجابة لبعض المطالب السنية بخصوص الهوية العراقية واجتثاث البعث واللغة، وبتاريخ 15/تشرين الاول/2005، تم التصويت على الدستور لأول مرة من لدن الشعب العراقي باستفتاء عام بلغت نسبة المشاركة فيه (62%) ، وبلغت نسبة المؤيدين للدستور (78%) حسب الاحصائيات التي تم اعلانها من لدن المفوضية العامة المستقلة للانتخابات، ونشر في جريدة الوقائع العراقية بالعدد (4012) بتاريخ 28/كانون الاول/2005.⁶¹

وهكذا تم اقامة الدستور العراقي بطريقة ديمقراطية شارك فيها ابناء الشعب العراقي عبر استفتاء عام، بشكل عكس المشاركة الفعلية والحقيقية للشعب لأول مرة في تاريخ العراق، ونقلة نوعية تمثلت في صياغة دستور يختلف عن الدساتير الاخرى من خلال المبادئ والاسس الحضارية التي تليق بالشعب العراقي.

الخاتمة :-

أن للرأي العام أهمية بالغة من خلال كونه قوة من قوى الحياة السياسية للمجتمع فهو تعبير عن سلوك الأفراد والجماعات المتضمن طاقة وقوة معينة هي أصل وجوهر حركته، لأن الرأي العام تجاه قضية معينة ينبثق من درجة التفاعل الشعبي معها وعمق ذلك التفاعل ودرجة التماسك الاجتماعي وتجانس المصالح تجاه تلك القضية وفاعلية وحيوية قنوات الاتصال بين الرأي العام ، وبذلك يعتبر الرأي العام عاملاً مؤثراً في صناعة القرار السياسي وبالتالي في ممارسة السلطة بشكل غير مباشر ، وبذلك يمكن القول بان في الإمكان ممارسة السلطة بواسطة تلك القوى الاجتماعية ولو بشكل نسبي وهذا سيكون معياراً لتقدم النظام السياسي الحاكم للدولة، فالرأي جزء من منظومة متكاملة تبدأ بالمعلومات وتنتهي بالسلوك، واتجه الرأي العام العراقي نحو اثبات دوره في الحياة السياسية كبلورة افكاره عن طريق الاحزاب السياسية ومنظمات المجتمع

المدني إذ عملت على دعم الرأي العام العراقي للمشاركة في انتخابات ديمقراطية عن طريق برامج الاحزاب الانتخابية وخطاباتها السياسية .

لقد شهد العراق ممارسة حقيقية للديمقراطية وبمستوى واسع بعد عام 2003، على الرغم مما شاب هذه العملية الديمقراطية من السلبيات والعقبات ولعل اولها عدم وجود ثقافة سياسية للمواطن العراقي لكي يمارس المشاركة السياسية، فضعف الثقافة السياسية والوعي السياسي لعقود طويلة دفع باتجاه ضعف دور الرأي العام في التأثير في السلوك السياسي ، حيث استغلت الأحزاب السياسية العراقية أهمية العامل الديني والعشائري والقومي، وأخذت تستمد منها قاعدتها الجماهيرية، فبعض الأحزاب والقوى السياسية دخلت الانتخابات العراقية منذ عام 2005 وحتى انتخابات 2018، معتمدة على الرصيد الاثني، وبعضها على الرصيد الطائفي، وأصبحت تبني علاقات متينة مع رجال الدين وشيوخ العشائر في العراق، مستغلة نفوذهم وأهميتهم بالنسبة للمواطن العراقي، من أجل الحصول على المكاسب السياسية، والمشكلة هنا أن المواطنين ويسبب تراكمات السياسات الاستبدادية للنظم السياسية السابقة ضعف لديهم الوعي السياسي والهوية الوطنية، وكرس سلوكهم السياسي للانتماءات التقليدية، فلم يصوت الناخب العراقي على اساس الشخصية السياسية الكفؤة التي تعمل على تحقيق الوحدة الوطنية، بل لتلك التي تمثل مصالحه الطائفية والعرقية والعشائرية ، و هذا أدى الى ارباك المواطن ومن ثم ارباك الرأي العام العراقي، فقد اخذت تلك الاحزاب بالتسارع الى كسب الرأي العام وصناعته لتكون سيدة الموقف في الشارع العراقي من اجل كسب الشرعية من الرأي العام فنشطت في استمالة هذا الرأي .

وبناءً على ما تقدم، يمكننا القول بانه لم يكن هناك رأي عام عراقي فعال في الحياة السياسية يأخذ على عاتقه دفع عملية التنمية والتحول الديمقراطي باتجاهها الصحيح، عبر مشاركته في الصياغة ووضع القوانين ومشاركته في الانتخابات على اسس سليمة بعيدة عن المحاصصة، على وفق المصلحة العامة، بسبب عوامل متعددة منها تأثيره بالعملية السياسية التي قامت على اساس المحاصصة، وتأثره بعدد من العوامل، منها العامل الاجتماعي والديني والاعلامي والسياسي، وهذه العوامل لها اثرها

الكبير والبالغ على تكوين الراي العام العراقي القادر على التأثير في السلوك السياسي ،
إذ ولد كل ذلك راي عام عاجز عن تغيير ما تفرزه العملية السياسية من اثار سلبية.
لذا نوصي بضرورة تطوير وسائل التثقيف السياسي و إيجاد مراكز ابحاث ودراسات
لقياس الراي العام ومعرفة مطالب الجماهير , و تعزيز قيم المواطنة و الولاء للوطن و
تحسين الأوضاع الاقتصادية و الأمنية فضلاً عن تنمية وعي المواطن بدوره المشارك في
العملية السياسية مما له من تأثير في تقدم الراي العام العراقي بصورة ايجابية وحقيقية .

المصادر

- 1- عامر حسن فياض، مقدمة منهجية في الرأي العام وحقوق الانسان، الطبعة الأولى ، بغداد، 2003، ص 8.
- 2- المعجم العربي الاساسي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، بلا تاريخ طبع، ص 869.
- 3- عبد الكريم علي الديبسي، الرأي العام عوامل تكوينه وطرق قياسه، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2010، ص 26.
- 4- عاطف عدلي العبد ، الرأي العام و طرق قياسه ، الطبعة الاولى ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 2006 ، ص 15
- 5- عبد الوهاب الكيالي وآخرون، الموسوعة السياسية، ج 2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1991، ص 803.
- 6- أصالة قاسم محسن ، الرأي العام العراقي و النظام الفيدرالي بعد عام 2003 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية ، 2017 ، ص 20-21 .
- 7- عادل محي الدين الالوسي ، الرأي العام في القرن الثالث الهجري ، الطبعة الاولى ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، 1987 ، ص 18 .
- 8- عدي أبراهيم محمود أحمد ، التيارات السياسية و صناعة الرأي العام في جمهورية العراق بعد عام 2003 (التيار العلماني أنموذجاً) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية ، 2011 ، ص 45-46 .
- 9- مصطفى يوسف كافي ، الرأي العام و نظريات الاتصال ، الطبعة الأولى ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، عمان ، 2015 ، ص 25-26 .
- 10- أصالة قاسم محسن ، مصدر سبق ذكره ، ص 18.
- 11- أصالة قاسم محسن ، مصدر سبق ذكره ، ص 22.
- 12- ماجد الخضري، الرأي العام وصنع القرار السياسي، بيت الحكمة، بغداد، 2010، ص 39.
- 13- أصالة قاسم محسن ، مصدر سبق ذكره ، ص 22.
- 14- ماجد الخضري، مصدر سبق ذكره، ص 38_39.
- 15- سندس سرحان أحمد ، السلوك السياسي للمواطن في العراق بعد عام 2003 ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، 2017 ، ص 5 .
- 16- أحمد سعيان، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية، الطبعة الأولى ، مكتبة لبنان، بيروت، 2004، ص 209.
- 17- سندس سرحان أحمد ، مصدر سبق ذكره ، ص 7 .
- 18- عبد الرحمن محمد عيسوي : دراسات في السلوك الإنساني ، مطبعة المعارف، القاهرة ، بلا ، ص 113
- 19- المصدر نفسه: ص 114
- 20- محمد فرغلي فراج وآخرون : السلوك الانساني نظرة علمية ، دار الكتب الجامعية ، القاهرة ، بلا ، ص 11
- 21- <http://ar.wikipedia.org/wiki/> موقع ويكيبيديا الموسوعي .
- 22- سندس سرحان أحمد ، مصدر سبق ذكره ، ص 8 .
- 23- د. احمد عبد الله ناهي و د. خضر عباس عطوان ، السلوك السياسي دراسة نظرية وتطبيقية ، الطبعة الأولى ، دار أمجد للنشر والتوزيع ، الاردن ، 2018 ، ص 25-26 .
- 24- محمد عدنان محمود الخفاجي : أثر القيم الاجتماعية في السلوك السياسي في المجتمعات النامية والمتقدمة (دراسة مقارنة) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، 2001، ص 49.
- 25- مولود زايد الخطيب ، علم الاجتماع السياسي ، الطبعة الأولى ، دار الكتب الوطنية ، ليبيا ، 2007، ص 156.
- 26- حامد عبد السلام زهران، علم النفس الاجتماعي، الطبعة الثالثة ، عالم الكتب، القاهرة ، 1977، ص 23.
- 27- فهمي سليم الغزوي وآخرون: المدخل الى علم الاجتماع، دار الشروق للنشر و التوزيع ، عمان، 1992، ص 17
- 28- عبد الله محمد عبد الرحمن: علم الاجتماع السياسي/ النشأة التطورية والاتجاهات الحديثة والمعاصرة، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، الطبعة الأولى ، 2001، ص 442
- 29- المشاركة بين الثقافة و التنشئة، موسوعة الشباب السياسية ، من شبكة الانترنت وعلى العنوان التالي
<http://www.ndp.org.eg/downloads/politics>
- 30- طيف مكي عبد الخاق العزاوي ، مصدر سبق ذكره ، ص 25 .
- 31- عبد الله محمد عبد الرحمن: علم الاجتماع السياسي- النشأة التطورية والاتجاهات الحديثة والمعاصرة، دار النهضة العربية، بيروت، 2001، ص 436
- 32- عبد الجبار احمد عبد الله : معوقات الديمقراطية في العالم الثالث، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 1994 ، ص 134
- 33- سندس سرحان احمد ، مصدر سبق ذكره ، ص 74-75 .
- 34- قيس أسماعيل جبار الكلاي ، السلوك السياسي (دراسة ميدانية في اثر العوامل النفسية على السلوك السياسي للطلبة الجامعيين في العراق) ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، 2013 ، ص 69 .
- 35- سندس سرحان أحمد ، مصدر سبق ذكره ، ص 89-90 .
- 36- قيس أسماعيل جبار الكلاي ، مصدر سبق ذكره، ص 31 .
- 37- صادق الاسود: علم الاجتماع السياسي- أسسه وأبعاده ، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، 1990، ص 543 .
- 38- صادق الاسود: مصدر سبق ذكره، ص 210 .
- 39- قيس أسماعيل جبار الكلاي ، مصدر سبق ذكره، ص 32-33 .
- 40- د. احمد عبد الله ناهي و د. خضر عباس عطوان ، مصدر سبق ذكره ، ص 74 .
- 41- طيف مكي عبد الخالق العزاوي ، مصدر سبق ذكره ، ص 31-32 .

- 42- المعجم الوسيط ، الجزء الأول ، مجمع اللغة العربية ، الطبعة الثامنة ، أسطنبول ، 1989 ، ص 908 .
- 43- طيف مكي عبد الخالق العزاوي ، مصدر سبق ذكره ، ص 44-45 .
- 44- لارا حسين علي ، دور الرأي العام العراقي في الحياة السياسية بعد عام 2003 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، 2014 ، ص 143 .
- 45- ايمن جعفر صادق التميمي ، الاقتراع السياسي العام : دراسة مقارنة ، دار الكتب والوثائق ، بغداد ، 2008 ، ص ص 59-60 ، 63 .
- 46- لارا حسين علي ، مصدر سبق ذكره ، ص 215 و ما بعدها .
- 47- خميس حزام والي و رياض غازي البدان ، أثر تعدد العمليات الانتخابية في تطور سلوك الناخب العراقي بعد عام 2003 ، متاح على الرابط <https://www.iasj.net>
- 48- مصطفى سالم النجفي ، دور الرأي العام في حماية الحقوق و الحريات العامة في العراق ، مجلة الرافدين للحقوق ، المجلد (10) ، العدد (38) ، 2008 ، ص 275 .
- 49- عزيز جبر شيال ، الخيار الديمقراطي (الطريق الضامن للمصالحة الوطنية) ، مجلة الرأي الآخر ، العدد الخامس ، وحدة البحوث والدراسات السياسية والاستراتيجية ، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ، 2007 ، ص 20 .
- 50- لارا حسين علي ، مصدر سبق ذكره ، ص 51-52 .
- 51- طيف مكي عبد الخالق العزاوي ، السلوك السياسي للمرأة العراقية بعد عام 2003 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية ، 2013 ، ص 5 .
- 52- ياسر خالد ياسر ، النظام السياسي العراقي و السلوك السياسي للنخبة الحاكمة ، بعد عام 2003 ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية ، 2017 ، ص 36-37 .
- 53- وصال نجيب العزاوي ، الديمقراطية التوافقية وفق المنظور العراقي ، صحيفة العراق الالكترونية ، على الرابط: www.iraqnewspaper.net
- 54- عبد الستار الكعبي ، الديمقراطية التوافقية (العراق نموذج) ، دار السياب للنشر والتوزيع ، عمان ، 2012 ، ص 130 .
- 55- حميد الساعدي : مبادئ القانون الدستوري وتطور النظام السياسي في العراق ، دارالحكمة ، الموصل ، 1990 ، ص 15 .
- 56- جعفر عبد الرزاق ، الدستور و البرلمان في الفكر السياسي الشيعي (1920-1950) ، الطبعة الاولى ، دار الروابي للطباعة و النشر و التوزيع ، بغداد ، 2005 ، ص 14 .
- 57- دلاوهر عثمان مجيد ، دستور جمهورية العراق لسنة (2005) دراسة سياسية تحليلية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة السليمانية ، كلية القانون و السياسة ، 2010 ، ص 9-10 .
- 58- الفقرة (أ) ، من المادة (61) ، من قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية لعام 2004 .
- 59- المادة (60) ، من قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية لعام 2004 .
- 60- جمال ناصر جبار الزيداي ، دراسات دستورية ، ط 1 ، مركز العراق للدراسات ، بغداد 2009 ، 262-263 .
- 61- أصالة قاسم محسن ، مصدر سبق ذكره ، ص 71 .